الرقم الدولي : ISSN: 2075-7220

الرقم الدولي العالمي : ISSN: 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون/ جامعة بابل

العدد الثالث 2024 السنة السادسة عشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

Print ISSN : 2075-7220

Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Third issue 2024 Sixteenth year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	ــــــــــ
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	ــــــــــ
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	ــــــــــ
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	ــــــــــ
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	ــــــــــ

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	عدد الصفحات
1	دور ارادة المدين في اختيار التامين العيني الاتفاقي	أ.د.منصور حاتم محسن انفال ثائر عمران	36 - 1
2	صور واساس التنازل عن العقد الاداري (دراسة مقارنة)	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان علي عايد عباس	71 - 37
3	الاثار الموضوعية لجريمة تجاوز الاوزان للمواد المخدرة او المؤثرات العقلية (دراسة مقارنة)	أ.د.حسون عبيد هجيج ناهض هاشم رشيد	105 - 72
4	جريمة تزوير عملة ورقية متداولة قانونا او عرفا في العراق (دراسة مقارنة)	أ.د.حسون عبيد هجيج صلاح هادي مغير	127 - 106
5	مفهوم الخبرة في القضاء الاداري	أ.د.صادق محمد علي نوران محمد باقر	155 - 128
6	الاحكام الموضوعية لجريمة الامتناع عن تحرير عقد الايجار	أ.د.محمد اسماعيل ابراهيم حسن كريم مجبل	172 - 156
7	الاحكام الموضوعية لجريمة الاتفاق على اجرة عقار تزيد على الحد الاعلى المقرر قانونا	أ.د.محمد اسماعيل ابراهيم حسن كريم مجبل	193 - 173
8	الركن الخاص في جريمة المتاجرة بالمواد الاثرية (دراسة مقارنة)	أ.د.محمد اسماعيل ابراهيم محمد كاظم خليل	215 – 194
9	فعالية مجلس الامن في مواجهة استخدام الاسلحة الكيميائية	أ.د.سرمد عامر عباس براء جبر مكلد	236 - 216
10	جريمة عدم قبول عملة وطنية صحيحة (دراسة مقارنة)	أ.د.منى عبد العالي موسى علاء محمد كاظم	258 - 237
11	جريمة الاستخفاف بالقران الكريم (دراسة مقارنة)	أ.د.نافع تكليف مجيد سلام عامر دحام	287 - 259
12	جريمة تفتيت وبيع الاراضي الزراعية (دراسة مقارنة)	أ.د.نافع تكليف مجيد عارف سالم ربيط	309 - 288
13	الضمانات الممنوحة للمكتتب في عقد القرض العام ضد عدم التسديد	أ.د.سعد خضير عباس أ.د.رفاه كريم كربل م.كاظم خضير محمد	334 - 310
14	الضمانات الممنوحة للمكتتب في عقد القرض العام ضد انخفاض قيمة العملة	أ.د.سعد خضير عباس أ.د.رفاه كريم كربل م.كاظم خضير محمد	360 - 335
15	المسؤولية المدنية المترتبة على اخلاء المدني بإفشاء الاسرار المهنية(دراسة مقارنة)	أ.م.د حبيب عبيد مرزة زينب سليم عداي	380 - 361
16	خصوصية المسؤولية التقصيرية الناشئة عن الحوادث المدرسية (دراسة تحليلية مقارنة)	أ.م.د ايناس مكي عبد نصار	414 - 381
17	الاساس القانوني لقوات الامم المتحدة لحفظ السلام	أ.م.د.قحطان عدنان عزيز علا كريم خضير	434 - 415
18	احالة الدعوى الادارية لعدم الاختصاص	م.د.اثير ناظم حسين	464 - 435

مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الثالث

السنة السادسة عشر

2024

البريد الالكتروني **https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues**

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

فعالية مجلس الأمن في مواجهة استخدام الاسلحة الكيميائية

أ.د. سرمد عامر عباس(1)
كلية القانون/ جامعة بابل

الباحث: براء جبر مكلد(2)
كلية القانون/ جامعة بابل
brajbr676@gmail.com

تاريخ استلام البحث:2024/6/11 تاريخ قبول البحث:2024/7/30 تاريخ النشر:2024/9/19

الملخص:
لا يخفى امر منظمة الأسلحة الكيميائية منذ تأسيسها سنة 1996, حتى يومنا هذا, بأنه منحاز تارةً وصامت امام مواقف حرجة في مصير الإنسانية تارةً أخرى, ربما يعود السبب في ذلك الى احتكار الدول الخمسة العظمى لقراراتها, ولا أدل على ذلك من سياسة تمويل المنظمة التي تقوم على أكثر من 90% منها خمسة دول فقط يعتبرون هم أصحاب المصالح العليا في إطار المنظمة, إلا أنه ورغم ذلك لا يمكن إغفال الدور الحيوي الذي قامت به المنظمة حتى لو جاء محمولا على مصالح كبار مموليها, ولأنها منظمة تنطوي على فكرة مهمة للصالح الإنساني, لذا يجب الدفع باتجاه تحرير قراراتها اولاً لتستطيع بعد ذلك تحرير الإنسانية من الأسلحة الكيميائية, وعلى هذا المحور سيدور البحث, حيث سنتعرف على مواقف الفاعلية ونقف عند مواطن القصور, املاً في تصحيح مساراتها.

الكلمات المفتاحية: منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فاعلية، قصور، المصالح العليا، ضمان الاستقلالية.

The effectiveness of the Security Council in confronting the use of chemical weapons

Mr. Dr. Sarmad Amer Abbas
College of Law/University of Babylon

Baraa Jabr Maklid
College of Law/University of Babylon

Abstract:

It is no secret that the Chemical Weapons Organization, since its founding in 1996, to this day, has been biased at times and silent in the face of critical situations in the fate of humanity at other times. Perhaps the reason for this is the monopoly of the five superpowers on its decisions, and there is no evidence of this from the organization's funding policy, which is based for more than 90% of them, only five countries are considered to have the highest interests within the framework of the organization. However, despite this, the vital role played by the organization cannot be overlooked, even if it comes at the expense of the interests of its major funders, and because it is an organization that contains an important idea for the human interest, therefore It is necessary to push towards liberating its decisions first, so that it can then liberate humanity from chemical weapons, and the research will revolve around this area, where we will learn about the positions of the agency and stop at the shortcomings, in the hope of correcting its paths.

Keywords: Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW), Effectiveness, Inadequacy, Supreme interests, Guaranteeing independence.

أولا: موضوع البحث:

إنبثقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية والتي دخلت حيز التنفيذ في أبريل عام 1997 ، وجاء تشكيل المنظمة من ثلاث هيئات هي : الأولى، مؤتمر الدول الأطراف وهو الهيئة الجامعة التي تتألف من كافة الدول الأعضاء في المنظمة وتشرف على تنظيم الدورات السنوية والإستثنائية ، والثانية هو المجلس التنفيذي وهو الهيئة التنفيذية للمنظمة ويضطلع بتنفيذ توصيات المجلس التنفيذي ويُشكل من 41 عضو يتم إنتخابهم من المؤتمر لمدة سنتين مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل ، والثالثة هي الأمانة الفنية وتكون مكلفة بمساعدة مؤتمر الدول الأطراف والمجلس التنفيذي في أداء وظائفهم ، والمنظمة قد إنبثقت عن معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية والتي خلت من تحديد وسائل وطرق تنفيذ توصيات وقرارات المنظمة، وكذلك خلت من تحديد عقوبات عن الخروج عن قرارت المنظمة وخرق المواثيق الدولية ذات الصلة بعمل المنظمة بما يعوقها من أداء عملها ، مما أصبح معه الرجوع للأًصل العام في النزاعات الدولية أمرا لا مناص عنه ، وهو الإلتجاء إلى مجلس الأمن الدولي لضمان استخدام التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات وتوصيات المنظمة والمحاسبة عن أي خروقات للمواثيق الدولية ذات الصلة بعملها ، وهو ما جعل المنظمة كأغلب المنظمات الأممية دمية في يد الدول الكبرى يحركها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي كيفما يشاءون وبما يتفق ومصالحهم ، ولا أدل علي ذلك من موقف المنظمة المتناقض حيال القضايا العالمية فتارة تجدها في أوج قوتها وقراراتها نافذة كالسيف وتارة أخرى تجدها حملا وديعا تجاه كوارث وجرائم في صميم عملها ، لذا لا بد من العمل على تحرير قرار المنظمة من تبعيته للدول الكبرى والحفاظ عليها منظمة فنية لا سياسية من خلال إستحداث أليات تضمن لها الإستقلال في عملها وتخلصها من هيمنة الدول الكبرى .

ثانيا: أهمية الدراسة:

نرى أن لهذه الدراسة أهمية ثنائية الأبعاد نظرية وعملية فلها **أهمية نظرية** تكمن في ضرورة توجيه الرأي العام العالمي لإحداث تغييرات هيكلية في نظام عمل المنظمة لتمكينها من أداء عملها وتحرير قرارها من تبعية أي تحالف أو قوى دولية من خلال تعديل نظامها الداخلي بالنص على أليات عملية لتنفيذ قرارات وتوصيات المنظمة، وإستحداث هيئة جديدة داخل تشكيل المنظمة لمتابعة تنفيذ قرارات المنظمة وإنزال العقوبات على المخالفين ، أما **الأهمية العملية** فتكمن في ضرورة إستحداث لائحة عقوبات على عدم الإمتثال لقرارات المنظمة ورسم طريقة واضحة لتنفيذها برعاية أيا من المؤسسات الأمنية الدولية التابعة للأمم المتحدة دون أن يكون لهذه المؤسسة دور في بحث موائمة القرار ويقتصر دورها على التنفيذ لقرارت المنظمة الصادرة وفقا لنظامها الداخلي بعد تعديله .

ثالثا: الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى اقتراح ألية عملية لتحرير قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من المؤثرات السياسية الدولية وتعارض المصالح من خلال وضع ضمانات لحياد المنظمة في عملها وكفالة الاستقلالية لمندوبيها ومفتشيها، ونقلها من مجرد منظمة رقابية استشارية إلى منظمة دولية كاملة الأهلية تصدر قرارات له صفة الوجوب ومشمولة بالنفاذ، ولا تهدف من قراراتها إلا تحقيق الهدف الذي أنشأت لأجله وهو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

رابعا: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث الرئيسية في أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنشأت في الأصل كمنظمة رقابية وقائية لمراقبة تدمير كافة أنواع الأسلحة الكيميائية والوقاية من إنتاج أي أسلحة أو مشتقات وسلائف كيميائية لأغراض عسكرية مرة أخرى في المستقبل دونما وجود إلزام قانوني واضح يلزم الدول الأطراف بتنفيذ قرارات المنظمة ويبين عقوبات مخالفة قراراتها وتوصياتها، وهو ما يجعل تحويلها إلى منظمة دولية كاملة الأهلية وقراراتها نافذة ومحدثة لأثارها يتعارض مع

عديد من مصالح الدول الكبرى التي تسعى لبسط نفوذها وهيمنتها على كافة المنظمات الدولية وقص أظافرها التي يمكن أن تنال من مصالحها المباشرة أو مصالح حلفائها ، وهو ما سيجعل إجراء أي تعديل على عمل المنظمة ونظامها الداخلي لتحقيق هذا الغرض سيواجه حتما بمعارضة تكتلات المصالح للدول الكبرى .

خامسا: منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي ، المنهج الوصفي يستخدمه الباحث في دراسة أداء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال بحث دورها في عدد من القضايا العالمية التي تدخل ضمن صلب إختصاصها ومدى فاعليتها حيال هذه القضايا ، والمنهج التحليلي يستخدمه الباحث في تحليل سلوك الدول الكبري حيال أهم قضايا استخدام الأسلحة الكيميائية عالميا والدوافع وراء هذه السلوكيات فضلا عن تحليل ما ينبثق عن المنظمة من قرارات بشأن المسائل المعروضة عليها ، وذلك بغرض إستخلاص ألية لإجراء تعديلات على نظام المنظمة لجعلها أكثر فاعلية ويحرر قرارها السياسي من هيمنة هذه الدول ، ولكن بطريقة يمكن من خلالها تمرير هذه التعديلات إن لم يكن بموافقة هذه الدول فتكون دون معارضتها حتى لا يتم إجهاض هذه المحاولات .

سادسا) خطة الدراسة:

ستشتمل هذه الدراسة على مقدمة ومبحثين وخاتمة، المبحث الأول سيكون تحت عنوان فاعلية أداء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أما المبحث الثاني سيكون بعنوان القصور في أداء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أما الخاتمة ستشمل أهم الإستنتاجات والمقترحات التي يراها الباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

فاعلية أداء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ضوء إجراءات مجلس الأمن التنفيذية

بعد قرابة ربع قرن على إنشاء المنظمة لا يخفى علي أي متابع قيامها بدور حيوي وفعال في بعض القضايا الشائكة ، لا سيما تلك التي تتعارض مع المصالح العليا لكبار مموليها أو لا تتفق مع سياساتهم وتوجهاتهم ، ولعل الأمثلة الأكثر وضوحا على ذلك هو موقف المنظمة فيما يخص القضية السورية ، والقضية الليبية وكيف إختلفت طرق التعامل مع كل قضية وفقا للمعطيات الدولية ، والظروف الإقليمية المحيطة بكل طرف وذلك من واقع القرارات الدولية الصادرة في كل حالة ، والتدابير الوقتية لضمان تنفيذ هذه القرارات ، والموقف العام تجاه الدول الأطراف في كل حالة ، وسوف نعرض للقضية السورية في مطلب أول ، والقضية الليبية في مطلب ثاني ، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في القضية السورية

بدأ النزاع المسلح في سوريا منذ عام 2011 وتطور مع مرور الوقت إلى نزاع محتدم بين متمردين وبين القوات السورية النظامية بمنتهى الحزم ، حتى وصل ذروته حين اتُهمت القوات السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، وهو ما أثار قلق المجتمع الدولي وحفيظته ، وتمخض ذلك عن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118 في 2013/9/27 بشأن التدمير العاجل لمنظومة الأسلحة الكيميائية في سوريا [1] ، ودعا القرار الحكومة السورية الى التعاون مع منظمة حظر الاسلحة الكيميائية والسماح لـ Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW) مع المنظمة ذاتها بدخول اراضيها ، وهكذا انظمت سوريا رسمياً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام 2013، وللوقوف على فعالية دور المنظمة في الشأن السوري لا بد من الوقوف على أبرز الاتهامات التي كانت تطال النظام السوري بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية ثم القرارات الدولية بشأن هذه الاتهامات وعلى النحو التالي :

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://www.iasj.net/iasj/journal/160/issues

1) أهم الاتهامات التي طالت سوريا باستخدام الأسلحة الكيميائية:

- اتهام خان العسل في حلب مارس 2013 [2].
- اتهام جوبر في دمشق أبريل 2013[3].
- اتهام شرق الغوطة بدمشق في أغسطس 2013 [4].
- اتهام الحسكة يونيو 2015[5] .
- اتهام سراقب بمحافظة إدلب أغسطس 2016[6].

2) القرارات الدولية حيال اتهام سوريا باستخدام الأسلحة الكيميائية:

- قرار مجلس الأمن رقم 2118 بتاريخ 2013/9/27[7] :

تضمن القرار تدابير خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيمائية في سوريا والتحقق الصارم من ذلك، وكذلك تضمن القرار تأييد إعلان جينيف الصادر في 2012/6/30 بشأن خارطة الطريق السياسية للوصول لتسوية وانتقال هادئ للسلطة، وتضمن فرض عقوبات حال عدم التزام الأطراف بتنفيذه [8] .

وقد صدر هذا القرار بناء على جهود روسية لتجنيب دمشق توجيه ضربة عسكرية أمريكية لها كانت قد هددت بها الولايات المتحدة، بالنسبة لروسيا.. يمثل القرار انتصارا دبلوماسيا لها بتجنيب أهم حلفائها بالمنطقة العدوان الأمريكي المحتمل عليه، والذي كان من شأنه تحويل المنطقة إلى ساحة حرب إقليمية غير محددة المدة أو مضمونة النتائج [9] .

- قرار مجلس الأمن رقم 2209 بتاريخ 2015/3/6[10] :

ويعد هذا القرار من اكثر القرارات الحاسمة التي مهدت الطريق لقرار مجلس الامن بإنشاء ألية لتحديد هوية مستخدمي الأسلحة الكيماوية في ظل النفي و الاتهامات المتبادلة بين النظام والمعارضة في هذا الصدد لا سيما انه جاء بتصديق من حلفاء سوريا بمجلس الأمن وهم روسيا والصين ، [11]

- قرار مجلس الأمن رقم 2235 بتاريخ 2015/8/7 [12] :

في ظل الاتهامات المتبادلة باستمرار تنفيذ عمليات هجومية بقنابل محملة بغاز الكلور ، ومع استمرار نفي المعارضة والنظام السوري ضلوعهم في ذلك ، وإتهام كلا منهما الأخر بارتكاب هذه الجرائم صدر هذا القرار بإجماع أصوات أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمؤقتين ، حيث نص القرار على استخدام الية للتحقيق في اتهامات الهجمات المسلحة التي استخدمت فيها أسلحة كيماوية ومواد مجرم استخدامها دوليا ويكون لها السلطات في تحديد الأفراد والهيئات والجماعات والحكومات التي يشتبه أو يثبت تورطها في استخدام أسلحة أو مواد أو تركيبات كيماوية أو حتى محظور استخدامها دوليا بأي شكل [13] .

وهو ما يظهر معه من جماع ما تقدم أن قرارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قاصرة عن إنفاذ قواعد العدالة إلا بما يتفق مع مصالح القوي العظمي وخير مثال لذلك القضية السورية فقد عجز مجلس الأمن الدولي الذي يعتبر بمثابة الذراع التنفيذي لوضع توصيات وقرارات المنظمة موضع التنفيذ عن تمرير قرار ملزم للنظام السوري نتيجة عرقلة روسيا من خلال إستخدام حق النقض تمرير مثل هذه القرارات ، فضلا عن عدم وجود أي نصوص في إتفاقية إنشاء المنظمة نفسها تلزم الدول الأعضاء بتنفيذ قرارتها .

المطلب الثاني

دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في القضية الليبية

مما لا شك فيه أن النظام الليبي السابق تحت قيادة العقيد / معمر القذافي كان يمثل هاجسا لكل القوى الغربية بل وتهديدا مباشرا وصريحا لمصالحهم في واحدة من أهم دوائر نفوذهم وهي الشرق الأوسط ، وذلك نظرا لما لرأس النظام من

تطلعات قومية وأحلام بالزعامة الإقليمية جميعها محمولة داخل رأس رجل لا يمكن أن تتوقع تصرفاته ولا يمكن أن تؤمن تقلباته بين لحظة وأخرى ، وكان نظام القذافي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد نشط بشكل ملحوظ في شراء الأسلحة والسلائف والمواد اللازمة لإنتاج وتطوير ترسانة أسلحة كيميائية دونما أعلن عن خطط استخدام هذه المواد ، وهو الأمر الذي كان يشكل صداعا برأس النظام الغربي لعدم إعلان نظام القذافي عن خطة واضحة لاستخدام المواد الكيميائية التي يقوم بشرائها بكميات كبيرة , إلا أنه وفي مطلع القرن الحادي والعشرين بدأ نظام القذافي في تطوير علاقاته الدبلوماسية مع دول المعسكر الغربي الذي فتح ذراعيه له بدوافع الخوف والقلق من شخص لا يمكنهم أن يتوقعوا تصرفاته ، وبدأت ليبيا في العودة للجماعة الدولية وقد أظهرت تخليها الجزئي عن أحلام الزعامة والتوسع ، وقدم القذافي عربونا لذلك بإعلان تخليه طوعا عن جميع المواد والمعدات والبرامج التي يمكن أن تؤدي إلي أسلحة محظورة دوليا وذلك في 12/19/ 2003 ربما بعدما أدرك أن المعسكر الغربي بدأ في تنفيذ تهديداته لقوى الشرق الأوسط بالفعل وكانت البداية بالغزو الأمريكي للعراق [14] .

بعد إعلان القذافي عزمه التخلي طوعا عن جميع المواد والمعدات والبرامج التي يمكن أن تؤدي إلى أسلحة محظورة دوليا بادر النظام الليبي إلى الإنضمام إلى إتفاقية الأسلحة الكيميائية بتاريخ 2004/2/5 وبدأ بالفعل في تدمير الذخائر الكيميائية في نفس العام ، إلا أنه فوت المواعيد النهائية لتحويل مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية إلى الاستخدام السلمي وتدمير مخزونها من الخردل والذي كان قد أعلن القذافي 25 طنا منه لدى الدولة الليبية بالإضافة إلي 1390 طن من السلائف الكيميائية لصنع السارين ، وكذلك 3563 من ذخائر الأسلحة الكيميائية المفرغة المعروفة بإسم (القنابل الجوية) ، أشرفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تدمير معاقل ومخابئ الأسلحة الكيميائية في ليبيا حتى فبراير 2011 ثم إضطرت إلى تعليق أعمالها نتيجة الإنفلات الأمني بالبلاد ، وأعلنت المنظمة أنها دمرت 40% من السلائف الكيميائية الموجودة في ليبيا ، بالإضافة إلى تدمير 55% من غاز الخردل الموجود لدى نظام القذافي ، فضلا عن تدمير 3500 من ذخائر الأسلحة الكيميائية [15] المملوكة للنظام .

بعد سقوط نظام القذافي أعلن / أحمد أوزومجو المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سبتمبر 2011 أن تقارير المراقبين الدوليين تشير الى أن الأسلحة الكيميائية المتبقية داخل ليبيا أمنة ، ولم تتمكن الجماعات المقاتلة من الوصول إليها ، وفي مطلع أكتوبرمن نفس العام أفادت تقارير إعلامية أن مجموعات من المقاتلين المناهضين لنظام القذافي تمكنوا من السيطرة على مخزن فيه كميات من غاز الخردل بحي الجفرة لم يكن قد أعلن عنه بمعرفة المنظمة ، وبررت المنظمة ذلك بأن النظام قد يكون تعمد إخفاؤه عن مفتشي المنظمة المشرفين على تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية ، ثم في أواخر عام 2012 ذكرت تقارير إستخباراتيه أسبانية رصد أسلحة كيميائية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يرحج أنها مهربة من ليبيا[16] ، وسنعرض فيما يلي لأهم القرارات الدولية بشأن الأسلحة الكيماوية في ليبيا :

- **قرار مجلس الأمن رقم 2017 الصادر في أكتوبر 2011** [17] :

ودعى القرار دول المنطقة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة لمساعدة السلطات الليبية في تحقيق هدفها نحو التخلص من منظومة الأسلحة الكيميائية الموجودة علي أراضيها كما طلب من اللجنة المشكلة بالقرار 1970 لسنة 2011 بشأن الجزاءات المفروضة على ليبيا مساعدة فرق الخبراء والمفتشين التابعين للهيئات الدولية وتقييم التحديات والتهديدات التي يشكلها انتشار هذه الأسلحة، وطلب من اللجنة تقديم تقرير إلى المجلس بشأن المقترحات لمواجهة هذه التهديدات، وكذلك سيناريوهات إدارة المخزونات[18] .

القرار كان يعكس التوافق الدولي حول ضرورة السيطرة على الوضع العسكري الملتهب على الأراضي الليبية لضمان عدم إنفجار الأوضاع بشكل يهدد مصالح الدول الكبرى ، كما أن هذا القرار جاء مدفوعا بجهود دبلوماسية لعدد من دول

الجوار ذات الصلة ولعل أبرز هذه الدول هي جمهورية مصر العربية التي لها حدود مشتركة مع الدولة الليبية تمتد لمئات الكيلو مترات ، وتمتاز بسيولة حدودية سواء في الأشخاص والبضائع على حد سواء ,, وكان هذا القرار بمثابة إنذار لكافة الفصائل المتناحرة على الساحة الليبية بضرورة عدم الإقدام على التورط في استخدام الأسلحة الكيميائية بأي شكل في نزاعاتهم المسلحة ، وهي الرسالة التي إستقبلتها الأطراف وعملت بها طوال فترة النزاعات المسلحة الليبية حتى الأن مع القضية الليبية [19] .

- **قرار مجلس الأمن رقم 2298 الصادر في يوليو 2016** [20] :

صدر هذا القرار بناء علي دعوة من النظام الليبي لتوفير المساعدة والدعم من الأمانة والدول الأطراف في إتفاقية الأسلحة الكيميائية لكفالة تدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة الثانية المتبقية لدى ليبيا على وجه السرعة مع إعتزام ليبيا التعاون الكامل مع المنظمة، ومشيرا إلى الإعلان المشترك الصادر عن السلطة الليبية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الرابع من فبراير 2014، والمتضمن التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة الأولى [21] .

وتضمن القرار تأييد القرار الذي إتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العشرين من يوليو 2016 بأن يطلب من مدير عام المنظمة وضع خطة معدلة وعاجلة لتدمير الأسلحة الكيميائية في ليبيا لينظر فيها المجلس التنفيذي ، التوصية باستخدام ما يلزم من تدابير إضافية لكفالة القيام علي وجه السرعة بنقل الأسلحة الكيميائية الليبية وتخزينها وتدميرها ، حث الدول الأعضاء على مساعدة حكومة الوفاق الوطني وتقديم كامل الدعم لها سواء من أفراد أو خبرة تقنية أو معلومات أو موارد مالية لتمكينها بالإشتراك مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من القضاء على كامل الأسلحة الكيميائية من الفئة الثانية في أقرب وقت ممكن عمليا ، الإذن للدول الأعضاء بالحصول على الأسلحة الكيميائية التي يحددها مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبمراقبتها ونقلها وتحويلها وتدميرها بهدف ضمان القضاء على مخزونات ليبيا من الأسلحة الكيميائية في أبكر وقت ، وبأسلم وجه [22].

وقد أغفل القرار تحديد مدة زمنية لإتمام الإنتهاء من القضاء على كامل الأسلحة الكيميائية الموجودة بالأراضي الليبية وأكتفى بصياغات مطاطه من قبيل أبكر وقت ، وأسرع وقت ممكن عمليا ، منح الإذن لبعض الدول الأعضاء بالحصول على بعض الأسلحة الكيميائية التي يحددها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون وضع ألية تضمن قيام هذه الدول بتدمير هذه الأسلحة وعدم الحصول عليها لصالحها ، ركز القرار على ضرورة التعجيل بتدمير كامل مخزونات ليبيا من الأسلحة الكيميائية من الفئة الثانية دونما توضيح وتحديد لماهية هذه الأسلحة وتمييزها عن باقي الأسلحة الكيميائية الموجودة في ليبيا من الفئة الأولى [23] .

وهو ما يظهر معه من جماع ما تقدم أن التعامل الدولي مع نفس القضايا يختلف بإختلاف أطرافها ومدى تأثر مصالح الدول المعنية بها، وهو ما يؤكد أن السياسات والتحالفات الدولية تقوم على المصالح المشتركة فقط دون أي اعتبارات إنسانية أو أيدولوجية، لذلك يجب أن يعمل كل أصحاب الضمائر الحية حول العالم على تحييد دور المنظمات الأممية ومنحها إستقلالية في أداء مهامها وتجنيبها أي تأثيرات أو ضغوط حتى تتمكن من أداء رسالتها الأسمي وهي إقرار وتحقيق السلم والأمن العالميين.

- ولما كان **الإطار القانوني** الذي ينظم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية والتي تم إبرامها بهدف حظر تطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها وإستخدامها ، والعمل علي تدميرها وفق جداول زمنية واضحة ، وتعاون كل الدول الأعضاء في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، وقد إنطبقت هذه الأهداف بوضوح تام في القضية الليبية والقضاء علي ترسانتها من الأسلحة الكيميائية ، وإنطبقت أيضا علي الحالة السورية وإن كانت واجهتها بعض الإشكاليات التي تمثلت في فشل المنظمة لبعض الوقت في إتخاذ إجراءات فعالة ضد الإختراقات التي

تمت للمعاهدة من بعض أطراف النزاع السوري ، إلا أنها حققت الهدف المنشود منها في نهاية الأمر وتم القضاء علي الترسانة الكيميائية داخل الأراضي السورية .

المبحث الثاني
القصور في أداء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

المنظمات الدولية منذ أن تم إستحداثها كأحد أليات التجمعات الدولية وأحد أدوات إنفاذ القانون الدولي لم تستطع أي منها في أي مرحلة تاريخية أن تتحلل وتتجرد من هيمنة الدول الكبرى وسيطرتها على دوائر صنع القرار العالمي ، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي أحد أكثر المنظمات الدولية قبولا لدى كل دول العالم ومن أكبر المنظمات من حيث عدد الدول الأعضاء ، وعلى الرغم من حداثتها بالنسبة لباقي المنظمات الدولية إلا أنه إستطاعت أن تلعب دورا هاما ومحوريا في عديد من القضايا الشائكة ,, حتى لو كان ذلك قد جاء مدفوعا من الدول الكبري لحماية مصالحها التي كان من شأن قضايا الأسلحة الكيميائية تهديدها[24] .

وعلى الرغم من فاعلية هذه المنظمة في العديد من القضايا الشائكة وأبرزها القضية الليبية إلا أنها وصمت في العديد من القضايا بالسلبية والعجز عن استخدام موقف صائب، وتم إرجاع ذلك لنفس أسباب الفاعلية وهي مصالح الدول الكبري فحينما تعارضت مصالح الدول الكبري وقفت المنظمة عاجزة عن اختيار إلى أي فريق من الكبار سوف تنضم، وفي السطور التالية سوف نعرض لأمثلة حالات إتسمت فيها المنظمة بعدم الفاعلية وهي الحالة الروسية والحالة الصينية ونختم بالمثال الأوضح لفشل المنظمة وهو الحالة العراقية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول
الدور غير الفعال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تجاه روسيا
من زاوية الهيمنة الروسية علي مجلس الأمن

لا يمكن لأي متابع لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تخطئ عينه في ملاحظة أن الموقف الروسي بشأن حظر الأسلحة الكيميائية غالبا يأتي في معظم الأحيان ضد الموقف الأمريكي والغربي الأوروبي عموما، وذلك لأن مصالح كلا المعسكرين نادرا ما تتلاقى سويا على خط واحد، والموقف الروسي من قضية الأسلحة الكيميائية مثله مثل باقي المواقف الدولية تحركه المصالح والتطلعات التي غالبا ما تكون محملة بالتزامات نحو حلفاء تستخدمهم روسيا في حماية مصالحه وتقوية وتوسعة شبكة نفوذه في أرجاء المعمورة [25] .

وتستخدم روسيا في سبيل ذلك كل الأدوات التي تملكها دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا إن لزم الأمر، ومن بين هذه الأدوات التي تستخدمها روسيا فيما يخص نشاط منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدامها لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي تجاه قرارات متعلقة بالهجمات بالأسلحة الكيميائية، وكذلك رفضها توسيع صلاحيات المنظمة في تحديد المسئولية عن الهجمات الكيميائية وهي الأدوات التي سنتعرض لها فيما يلي:

1) استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) تجاه قرارات متعلقة بالهجمات بالأسلحة الكيميائية:

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي من المنظمات التي تصنف أنها وقائية تعمل على حظر تداول السلائف والمواد الكيماوية ومنع تطوير أي أسلحة كيميائية فضلا عن إشرافها على التخلص من كل أشكال الأسلحة الكيميائية الموجودة على أراضي الدول الأعضاء ، إلا أن المنظمة لا تمتلك ذراعا تنفيذيا يمكنها من توقيع عقوبات على مخترقي نظام عملها وغير الملتزمين بلوائحها ومواثيقها لذلك يعتبر مجلس الأمن الدولي هو الذراع التنفيذي للمنظمة ويقوم باستخدام الإجراءات والتدابير اللازمة لتطبيق قرارات المنظمة وتمكينها من تأدية مهامها ، ولما كان مجلس الأمن بتشكيله

المعروف يضم 15 عضو من بينهم 5 أعضاء دائمين يمتلكون ميزة إستثنائية وهي حق النقض أو ما يسمي بالفيتو والذي يمكن أي من هذه الدول من عرقلة تمرير أي قرار مهما كانت نسبة الإجماع عليه من باقي أعضاء المجلس[26] ، ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد :

- **استخدام روسيا لحق النقض بشأن الأسلحة الكيماوية في سوريا:**

لم يقتصر الدعم الروسي لسوريا على استخدام الفيتو لعرقلة أي قرارات قد تصدر من مجلس الأمن تساهم في إضعاف قدراته التكتيكية في النزاعات المسلحة ضد فصائل المقاومة لمرة واحد، بل استخدمت الفيتو مرتين فيما يخص قضية الأسلحة الكيماوية فقط وكانت المرتين هما:

- ✓ **فيتو نوفمبر 2017 [27] :**

وقد جاء استخدام الفيتو لتقويض طلب مقدم من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتمديد مهمة مفتشيها في سوريا لمدة عام بعد ثبوت استخدام مواد كيماوية في النزاعات المسلحة دون التوصل لمعرفة الطرف القائم باستخدامها.

- ✓ **فيتو أبريل 2018 [28] :**

وبررت روسيا استخدامها الفيتو هذه المرة بعدم وجود ضمانات لحياد أعضاء لجنة التحقيق التي ستشكل لهذا الغرض، فضلا عن أن مثل هذه القرارات تخرج بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن هدفها التي أنشأت من أجله وهو ضمان القضاء على الأسلحة الكيميائية وليس التحقيق والتوصل لمعرفة مرتكب أي من الجرائم باستخدام هذه الأسلحة [29] .

- **استخدام روسيا لحق النقض بشأن الأسلحة الكيماوية في إيران:**

مما لا شك فيه أن إيران هي الحليف الأكبر لروسيا في الشرق الأوسط، وتتخذ روسيا من إيران أداة لكسر شوكة وغطرسة المعسكر الأوروبي الأمريكي، وكانت روسيا دائما حائط الصد الأول عن إيران ضد محاولات المعكسر الغربي تمرير أي قرارات من شأنها تقويض قدرات إيران النووية والعسكرية وإستخدمت الفيتو لصالح إيران بشأن الأسلحة الكيماوية في اليمن على النحو التالي:

- ✓ **فيتو فبراير 2018 [30] :**

وكان الدافع وراء استخدام الفيتو الروسي على هذا القرار هو تحفظها على الزج باسم دولة ليست طرفا في النزاع اليمني أو في هجمات الحوثيين على المملكة السعودية، فضلا عن أن تمرير هذا القرار يشكل إقرار دوليا بتدخل إيران في الشأن الداخلي اليمني وهو الأمر الذي لا تتوافر عليه أي أدلة لدى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، وأكدت على تأييدها التام لقرار حظر نقل الأسلحة إلى اليمن وإدانة أي هجوم من الحوثيين على السعودية [31] .

2) رفض روسيا توسيع صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فى تحديد المسؤولية عن الهجمات الكيميائية:

ظل الموقف الروسي ثابتا بشأن إحترامه وتقديره بل وتأييده للقرارات الفنية التي تصدر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون القرارات التي تحمل قدرا من التقصي والإتهام لأطراف بعينها ، وكان النظام الروسي يرى أن دور المنظمة الذي أنشأت لأجله لا يعدو أن يكون هو دور فني بحت في تحديد الأليات والتدابير اللازمة للقضاء على الأسلحة الكيميائية والحد من إنتشارها ، ولا يجوز لها أن تخرج عن هذا الدور ، وكان يري أن محاولات المعسكر الغربي منح المنظمة سلطة تحديد الطرف مستخدم السلاح الكيماوي هو إخراج للمنظمة من ثوبها الفني وجعلها كهيئة إدعاء فضلا عما يمثله ذلك من إفتئات على اختصاصات مجلس الأمن [32] .

وقد مر المسار الروسي في هذا الإتجاه بمرحلتين نجح في الأولى في تقويض مبادرات توسيع صلاحيات المنظمة في هذا الشأن، وفشل في الثانية في استمرار هذا التقويض على النحو التالي:

- **مرحلة نجاح روسيا في تقليص صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحديد المسئولية عن الهجمات الكيميائية:**

وخلال هذه المرحلة نجحت روسيا في إفشال كل مشروعات القرارات التي قدمت لمجلس الأمن الدولي لمحاولة منح مفتشي ومندوبي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية صلاحية تحديد الطرف الضالع في استخدام السلاح الكيماوي تمهيدا لمحاسبته، وكان أبرز هذه المشروعات:

- ✓ **مشروع القرار الأمريكي في نوفمبر 2017[33] :**

وكان بخصوص توسيع صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنحها حق تحديد مرتكب جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية وإدانته.

- ✓ **مشروع القرار الأمريكي في أبريل 2018 [34] :**

وكان بخصوص إنشاء ألية تحقيق تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تكون مهمتها من خلال مفتشي المنظمة تحديد الطرف مستخدم السلاح الكيماوي في أي نزاع مسلح.

- **مرحلة فشل روسيا في تقليص صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحديد المسئولية عن الهجمات الكيميائية:**

ظلت روسيا صامدة أمام محاولات المعسكر الغربي في توسيع اختصاصات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنحها صلاحيات تحديد الطرف المتورط في استخدام هذه الأسلحة طيلة الفترة من 2011 حتى 2018 من خلال استخدام حق النقض على أي قرار يتضمن ذلك في مجلس الأمن الدولي ، ولما أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عدم جدوى محاولات تمرير مثل هذه القرارات من خلال مجلس الأمن قاموا بالتوافق على مشروع قرار بريطاني قدم بتاريخ 2018/6/27 خلال الدورة الإستثنائية لمؤتمر الدول المشاركة في إتفاقية حظر الأسلحة النووية يتضمن توسيع صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من مجرد المراقبة والتفنيش إلي صلاحية التحقيق والاتهام [35] .

وقد حاز مشروع القرار تأييدا واسعا بواقع 82 صوت لصالحه مقابل 24 صوتا ضده، وبالفعل تم إقرار هذه الصلاحيات ودخلت حيز التنفيذ إعتبارا من نوفمبر 2018 مع وجود تحذيرات روسية وإيرانية وسورية من تسيس دور المنظمة ووصم قراراتها بعدم الحياد وعدم المشروعية لمخالفتها الغرض الذي أنشأت لأجله وتعديها على اختصاصات مجلس الأمن فيما يخص صلاحيات التحقيق والإتهام في القضايا والنزاعات ذات الطابع الدولي.

المطلب الثاني

الدور غير الفعال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تجاه الصين

من الواضح جليا بما لايدع مجالا للشك لكل متابعي أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن الموقف الصيني يتشابه إلى حد التطابق مع الموقف الروسي بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وغالبا يأتي في معظم الأحيان ضد الموقف الأمريكي والغربي الأوروبي عموما ، وذلك لأن مصالح كلا المعسكرين نادرا ما تتلاقي سويا على خط واحد ، والموقف الصيني من قضية الأسلحة الكيميائية مثله مثل باقي المواقف الدولية تحركه المصالح

والتطلعات التي غالبا ما تكون محملة بإلتزامات نحو حلفاء يستخدمهم في حماية مصالحه وتقوية وتوسعة شبكة نفوذه في أرجاء العالم [36] .

وتستخدم الصين في سبيل ذلك كل الأدوات التي تملكها دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا إن لزم الأمر، ومن بين هذه الأدوات التي تستخدمها الصين فيما يخص نشاط منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدامها لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي تجاه قرارات متعلقة بفرض عقوبات لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وكذلك رفضها توسيع صلاحيات المنظمة في عام 2018، وذلك على النحو التالي:

1) استخدام الصين لحق النقض في مجلس الأمن ضد قرار فرض عقوبات لاستخدام الأسلحة الكيميائية:

كانت الصين ولا تزال حائط سد منيع بالنسبة لحلفائها جنبا إلى جنب روسيا ولعل المثال الأكثر وضوحا لاستخدام الصين لحق النقض فيما يخص الأسلحة الكيميائية كان استخدامها له إلى جانب روسيا وبوليفيا في مجلس الأمن في جلسته الشهيرة في 2017/2/28 ضد مشروع قرار يتضمن فرض عقوبات على نظام الأسد لثبوت مسئولية قواته عن القيام بثلاث هجمات على قوات المعارضة مستخدما غاز الكلور السام والمحرم استخدامه دوليا خلال عامي 2014، 2015 [37] ، وذلك على النحو التالي:

- **استخدام الصين حق الفيتو ضد مشروع قرار يتضمن توقيع عقوبات على سوريا في فبراير2017 [38]:**

كان القرار قد تضمن فرض حظر سفر وتجميد أرصدة 11 سوريا من المسئولين العسكريين بنظام الأسد ، بالإضافة إلى عدد من المسئولين في 10 مؤسسات حكومية سورية ، تضمن القرار حظر توريد أي نوع من المروحيات للحكومة ن والقوات المسلحة السورية ، ومؤسسات الدولة السورية ، تضمن القرار النص على إستمرا عمل ألية التحقيق المشتركة المنوط بها البحث والتحقيق في مدى استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات المسلحة الروسية ، وتحديد الأطراف المسئولة عن استخدام هذه الأسلحة ، وكانت هذه الملابسات ومشتملات القرار كفيلة بإضعاف القدرات العسكرية التكتيكية لنظام الأسد الحليف الإستراتيجي للصين ، وهو الأمر الذي لا يمكن أن تقبله الصين وروسيا لما يشكل ذلك من تهديد لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة[39].

ساق المندوب الصيني لدي الأمم المتحدة عام 2017 ليو جيه يي عدد من المبررات التي دفعت الصين إلى استخدام حق النقض على القرار المتضمن توقيع عقوبات على نظام الأسد منها ما هو سياسي ومنها ما هو أيدولوجي وهي : إعتبر ممثل الصين أن الحديث عن عقوبات ضد نظام الأسد بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر سابق لأوانه لأن لجان التحقيق ما زالت تمارس عملها على الأراضي السورية ، أن التقرير المقدم من لجنة التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تقدم أدلة دامغة على تورط نظام الأسد في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المعارضين ، إنتقد عدم تضمين مشروع القرار ثمة إشارة إلى استخدام بعض جماعات المعارضة السورية مثل جبهة النصرة للمواد السامة بشكل نشيط ضد القوات المسلحة السورية والمدنيين ، إعتبر أن فرض أي عقوبات على نظام الأسد في هذه المرحلة سيقوض نجاح أي مبادرات أو مساعي للتصول إلى تسوية سلمية للأوضاع السياسية في سوريا[40] .

لعبت الصين دورا هاما للغاية في التنسيق داخل أروقة مجلس الأمن لإجهاض محاولات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تمرير قرار يتضمن توقيع عقوبات على سوريا بذريعة تورطها في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المعارضة، ويكاد الدور الصيني في هذا الصدد يكون قد تجاوز في أهميته الدور الروسي حيث نجحت الصين في حشد صوتين

إضافيين على صوتها في خانة الدول الرافضة لمشروع القرار وهما روسيا وبوليفيا، تحييد صوت ثلاثة دول أعضاء بالمجلس وضمهم لخانة الدول الممتنعة عن التصويت وهم مصر، وإثيوبيا، وكازاخستان [41] .

2) رفض الصين توسيع صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عام 2018:

كان الموقف الصيني في هذا الشأن متطابقا ومتفقا تماما مع الموقف الروسي ومؤيدا له في جميع تحركاته فقد قام هو الأخر بالآتي:

- **رفض تمرير مشروع القرار الأمريكي في نوفمبر 2017.**
- **رفض تمرير مشروع القرار الأمريكي في أبريل 2018.**
- **رفض توسيع صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تحديد المسئولية عن الهجمات الكيميائية.**

بسبب ذات الحجج والمبررات التي أسس عليها الجانب الروسي موقفه دون أدنى اختلاف، وذلك نظرا للتطابق التام بين مصالح كلا الدولتين.

المطلب الثالث

الدور غير الفعال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تجاه العراق

يعد النموذج العراقي هو النموذج الأكثر وضوحاً في سيطرة القوى العظمى على القرار السياسي للمنظمات الدولية ، بل وقولبة أداء هذه المنظمات لخدمة مصالحها وأهدافها ، فالنظام العراقي الأسبق ثبت دوليا إستخدامه للأسلحة الكيميائية في حربه ضد إيران تحت مرأى ومسمع من القوى الدولية المختلفة التي إكتفت بإبداء الإمتعاض ، وأحيانا الإستنكار على إستحياء ، وإستمرت العلاقات السياسية والإقتصادية مع النظام العراقي بأفضل حال [42] ، ولما كانت دراسة العجز الكبير للمنظمات الأممية في حالة العراق يستوجب أن نلقي نظرة على تاريخ العراق في مجال الأسلحة الكيميائية ، ثم نتطرق إلى وقوف منظمة الأسلحة الكيميائية عاجزة أمام إستخدامها كأداة لغزو العراق عام 2003 ، وذلك على النحو التالي :

1) تاريخ التسليح الكيميائي للعراق:

عام 1981 ضاع الحلم العراقي في الإتجاه نحو التسليح النووي بعدما قصفت إسرائيل المفاعل النووي في العراق ، ولم يعد أمام النظام إلا الإتجاه نحو التسلح الكيماوي والبيولوجي [43] ، وعلى الرغم من الأثار التدميرية الهائلة التي من شأن الأسلحة الكيميائية أن تحدثها والتي عاشها العالم أثناء الحرب على فيتنام والتي طالت كافة الكائنات الحية من بشر وأشجار وحتى أسماك [44] ، وبالرغم من ثبوت إستخدام النظام العراقي الأسلحة الكيميائية في حربه على إيران عام 1984 إلا أن الدراسات أثبتت أنه بحلول العام 1990 قبيل غزو الكويت مباشرة كانت هناك عدد 207 من الشركات متعددة الجنسيات تقدم الدعم للنظام العراقي في تطوير منظومة تسليحه الكيميائي [45] ، وبالفعل كان لدى العراق في هذا التوقيت القدرة على تشغيل نظام تسليح كيميائي بيولوجي معتمدا على قدراته الذاتيه ، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نسلط الضوء على المجزرة الأهم التي قام بها النظام العراقي باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين وهي :

- **الهجوم الكيميائي على حلبجة [46]:**

إستيقظ العالم صباح يوم 16 مارس 1988 على واحدة من أبشع الكوارث الإنسانية حيث قام نظام الرئيس صدام حسين بالهجوم على مدينة حلبجة في كردستان العراق بالأسلحة الكيماوية التي عرف فيما بعد أنها كانت عبارة عن غاز الخردل ومهيجات عصبية أخرى مجهولة الهوية خلال هذا التوقيت [47] ، وجاء الهجوم ردا على سيطرة القوات الإيرانية على المدينة بما عرف بعملية ظفر ، إستمر الهجوم مدة خمس ساعات ، وخلف وراءه ما بين 3200 إلى 5000 قتيل

وعشرات الألاف من المصابين ، وإستمرت المنطقة منكوبة بمعدلات مرتفعة من السرطانات والتشوهات الخلقية على مدار سنوات بعد الهجوم [48] .

وبعد غزو الكويت وإنقلاب السحر على الساحر تفاجئت النظم الغربية أن الوحش الذين قاموا بتربيته في الشرق الأوسط كبر وأصبح عصيا على الترويض، وبدأ الغرب في فرض العقوبات والحصار على العراق بشكل محكم، وبادر النظام العراقي في محاولة منه لفك الحصار الخانق في تفكيك منظومة الأسلحة الكيميائية لديه من خلال الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم 687 في أبريل عام 1991 بتدمير برنامج التسلح البيولوجي العراقي على مرحلتين تحت إشراف لجنة أنسكوم [49] .

2) دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في غزو العراق 2003:

في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 كانت الولايات المتحدة قد عقدت العزم على الهجوم العسكري على ما أسمته حينها دول محور الشر ، ومن بينها العراق والذي كان لم ينضم بعد لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية ، وكانت خطة الولايات المتحدة لتبريرها الهجوم على العراق هو إتهام النظام بتطوير أسلحة كيميائية ونووية [50] ، إلا أن المخطط الأمريكي إصطدم بشخصية المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا التوقيت خوسيه موريسيو بستاني [51] ، والذي كان قد قطع شوطا هاما في إقناع العراق بالإنضمام لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية ، وقد جاءت تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤكدة جميعها أن منظومة الأسلحة الكيميائية في العراق تم تدميرها بالكامل عقب حرب الخليج مباشرة وخلال الفترة من 1991 حتى 1993 ، وهو ما لم يلق قبولا لدى الولايات المتحدة الأمريكية [52] ، وفي سبيل تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لأهدافها وتبرير الهجوم على العراق قامت بالأتي :

- **إقصاء بستاني من منصبه:**

كان أداء خوسيه بستاني المدير العام الأول لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية محل تقدير كافة الزعماء والساسة في العالم حتى أنه إنتخب بالإجماع لولاية ثانية للمنظمة ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وجهت له الشكر على لسان وزيرخارجيتها عام 2001 كولن باول [53] ، إلا أن تقارير المنظمة وتصريحات مديرها العام لم تكن على هوى الإدارة الأمريكية فقررت التهديد بسحب تمويل المنظمة ، ثم دعت في 23 أبريل 2002 إلى عقد إجتماع خاص لممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة بعد حشد أنصارها وتم التصويت على عزل بستاني من منصبه بتأييد 48 دولة ومعارضة 7 دول وإمتناع 43 دولة عن التصويت لتزيح بذلك من طريقها سدا كان يحول بينها وبين مخططها في الهجوم على العراق .

- **إستخدام تقارير منسوبة للمنظمة في تضليل الرأي العام العالمي:**

بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إقصاء بستاني من إدارة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، وفشلها في إتخاذ ذات الخطوات في مواجهة البرادعي مدير عام وكالة الطاقة الذرية الذي كان مصرا هو الأخر على عدم وجود أدلة على تطوير العراق لأي أسلحة نووية ، إتجهت إلى إستخدام تقارير مغلوطة منسوبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتضمن الإشارة إلى عدم قيام العراق بتنفيذ إلتزاماتها بتدمير منظومة الأسلحة الكيميائية الخاصة بها والتي تعهدت بتدميرها تحت إشراف لجنة أنسكوم [54] ، ووقفت المنظمة عاجزة عن الرد ونفي التقارير المنسوبة لها تحت وطأة الخوف من سحب الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها للمنظمة .

الخاتمة

ويظهر من خلال دراسة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومدى فاعليتها عدد من الاستنتاجات، والتي بدورها تقودنا لعدد من المقترحات على النحو التالي:

أولا) الاستنتاجات:

1. في أغلب الأحيان تقع المنظمات الدولية تحت وطأة إستغلال الدول الكبرى بحكم تحكم هذه الدول في تمويل هذه المنظمات، واحتفاظها لنفسها بمزايا استثنائية تمكنها من التأثير في إدارة تلك المنظمات الدولية.
2. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نشأت في الأصل منظمة رقابية وقائية لتدمير الأسلحة الكيميائية وضمان عدم إنتاجها مرة أخرى.
3. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تملك أليات تمكنها من إلزام الدول الأعضاء بتنفيذ قراراتها حال رفضت هذه الدول قرارات المنظمة.
4. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تملك لائحة عقوبات يمكن تطبيقها حال خرق أحد الدول الأعضاء بها لقوانين وقرارات المنظمة.
5. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدأت في التحول تدريجيا إلى سلطة اتهام بشأن الجرائم التي يتم اكتشافها من خلالها.
6. مجلس الأمن الدولي هو الجهة المنوط بها توفير واستخدام الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الإلزامي لقرارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثانيا) المقترحات:

1. لابد من إعادة هيكلة المنظمات الأممية بما يكفل المساواة بين أعضائها ويلغي المزايا النوعية الممنوحة للدول الكبرى منذ حقبة الاستعمار.
2. يجب إجراء تعديلات على معاهدة إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما يكفل لها التحرر من هيمنة الدول الكبرى، ويضمن استقلال قرارها السياسي.
3. يجب دعم إجراء التعديلات اللازمة لتوسيع صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتحويلها إلى منظمة دولية كاملة الأهلية لها الحق في تحديد مرتكب الجرائم ذات الصلة بعملها بعد ثبوت وقوع هذه الجرائم.
4. يجب إعادة النظر في إنشاء هيئة داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تكون مهمتها استخدام التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قرارات المنظمة، وإنزال الجزاء حيال التخلف عن تنفيذها أو مخالفتها.
5. يجب وضع لائحة عقوبات خاصة بمخالفة قرارات المنظمة أو أي خروقات دولية في هذا الشأن، وأن تطبق على جميع الدول الأعضاء
6. يجب إعادة النظر في طريقة التصويت وتمرير قرارت المنظمة بحيث يستبعد من التصويت الأطراف المعنية بالقرارات محل التصويت حتى لا يصدر القرار متأثرا بتكتلات سياسية معينة تفقده الحيدة المطلوبة.

الهوامش

[1] عبد الحميد الكيالي، المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65، الأردن، 2013، ص 80.

[2] تعرضت منطقة خان العسل بمحافظة حلب بسوريا لهجوما كيميائيا من يوم 2013/3/19 أسفر عن مقتل 26 من الجنود السوريين والمدنيين ، واتهم النظام السوري المعارضة بالتورط في الهجوم ، وقام مفتشي الأمم المتحدة المبعوثين إلي سوريا بالتحقيق في الهجوم وانتهى تقريرهم الذي رفع إلى مجلس الأمن إلى تورط النظام في تنفيذ الهجوم ، واستنتج التقرير من خلال العينات أن الهجوم انطوى على استخدام غاز السارين المحرم دوليا ينظر في ذلك : نعمان عطا الله الهيتي , قواعد وأليات التعامل مع الأسلحة المحرمة دوليا , kitab ink , 2016 , ص 24 .

[3] تعرضت منطقة جوبر بمحافظة دمشق بسوريا لهجوما كيميائيا أسفر عن مقتل عدد غير معلوم من الجنود السوريين والمدنيين ، واتهم النظام السوري المعارضة بالتورط في الهجوم ، وقام مفتشي الأمم المتحدة المبعوثين إلى سوريا بالتحقيق في الهجوم وانتهي تقريرهم الذي رفع إلى مجلس الأمن إلى تورط النظام في تنفيذ الهجوم ، واستنتج التقرير من خلال العينات أن الهجوم انطوى على استخدام غاز السارين بالإضافة لوجود أثار لغازات الأتروبين ، والهيدروكورتيزون المجرم استخدامهم بموجب الاتفاقيات الدولية يرجع في ذلك إلى : محمد بلوط ، موسكو .. دمشق إغلاق مضبوط لسماء سوريا، مجلة السفير اللبنانية عدد ديسمبر 2015، بيروت، ص 28

[4] أثناء تواجد فريق المفتشين بسوريا أدعت المعارضة تعرضها يوم 2013/8/21 لهجوم كيماوي من القوات السورية خلف مئات القتلى في منطقة شرق الغوطة بدمشق في حين قابل النظام هذا الادعاء بالتكذيب وادعاءات مضادة أن جماعات المعارضة هي التي تستخدم هذه النوعية من الأسلحة ضد المدنيين ، إلا أن تقرير فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة والذي قدم لمجلس الأمن أكد استخدام النظام لأسلحة كيماوية خلال هذا الهجوم يراجع في ذلك : عبد الحميد الكيالي ، المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 65 ، الأردن ، 2013 ، ص 82 .

[5] وقع في صباح يوم 2015/6/28 وأسفر عن مقتل عدد غير معلوم من الجنود السوريين والمدنيين، واتهم النظام السوري المعارضة بالتورط في الهجوم، وقام مفتشي الأمم المتحدة المبعوثين إلى سوريا بالتحقيق في الهجوم وانتهي تقريرهم إلى استخدام غاز الخردل في الهجوم وهو من أخطر الغازات المجرمة دوليا يراجع في ذلك: يافوز قوتش تورك، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، دار رؤية تركية، إسطنبول، 2015، ص 112.

[6] جاء باستخدام براميل الكلور الحارقة وأسفر عن مقتل عدد غير معلوم من الجنود السوريين والمدنيين ، واتهم النظام السوري المعارضة بالتورط في الهجوم ، وقام مفتشي الأمم المتحدة المبعوثين إلي سوريا بالتحقيق في الهجوم وانتهي تقريرهم الذي رفع إلي مجلس الأمن إلى تورط النظام في تنفيذ الهجوم ، واستنتج التقرير من خلال العينات أن الهجوم انطوى على استخدام مادة الكلور المحرم استخدامها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية يراجع في ذلك : Russel , George , Ignoring UN and Russia Assad continue Syrian chemical weapon and bombing attacks labeled war crimes , Anadoul Agency report , 2018 , p 108

[7] صدر هذا القرار على خلفية مجزرة الكيماوي الكبرى في منطقة الغوطة الشرقية بدمشق في أغسطس 2013 وأثناء تواجد فريق مفتشي الأمم المتحدة بشأن بحث ادعاءات المعارضة استخدام النظام السوري لأسلحة محرمة دوليا

[8] عبد الحميد الكيالي، المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية، مرجع سابق، ص 85.

[9] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، دار نشر الآن، الأردن، 2020، ص 188.

[10] صدر هذا القرار على خلفية اتهام استخدام النظام لغاز الكلور السام في الهجمات العسكرية على فصائل المعارضة ، وقد صدر هذا القرار كامتداد وتأكيد للقرار 2118 بشأن ضرورة التزام سوريا بعدم استخدام أي أسلحة كيماوية أو حتى تركيبات كيميائية في غاراته على فصائل المعارضة، صدر القرار بتأييد 14 عضو بالمجلس من ضمنهم الأعضاء الدائمين وامتنعت دولة واحدة عن التصويت وهي فنزويلا.

[11] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 201.

[12] أصدر مجلس الأمن هذا القرار متضمنا اعتماد ألية لإنشاء لجنة تحقيق تمهيدا لمحاسبة المسئولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية بالنزاع المسلح في سوريا، كما ألزم القرار الأمين العام للأمم المتحدة بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم تقرير وتوصيات في غضون 20 يوم بإنشاء ألية التحقيق المشتركة.

[13] يافوز قوتش تورك، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مرجع سابق، ص 112.

[14] Zander , Jean Pascal , Destroying Libya chemical Weapons deadlines and Delays , James Martin center , new york , 2018 p 105 .

[15] Zander , Jean Pascal مرجع سابق ، ص 111

[16] يافوز قوتش تورك، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، مرجع سابق 119.
[17] صدر قرار مجلس الأمن رقم 2017 بتاريخ 2011/10/31 متضمنا دعوة السلطات الليبية إلى اتخاذ جميع التدابير والخطوات اللازمة لضمان الحيازة المناسبة لقذائف أرض – جو المحمولة والمعروفة باسم (منظومات الدفاع الجوي المحمولة) وجميع الأسلحة الأخرى ذات الصلة، ومواصلة التنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية الموجودة على الأراضي الليبية وصدر هذا القرار بالإجماع بين كافة أعضاء مجلس الأمن الدائمون منهم والمؤقتون.
[18] نعمان عطا الله الهيتي، قواعد وأليات التعامل مع الأسلحة المحرمة دوليا، مرجع سابق، ص 38.
[19] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 226.
[20] صدر هذا القرار بتاريخ 2016/7/22 بالإجماع بين كافة أعضاء مجلس الأمن الدائمون منهم والمؤقتون بناء على طلب من الهيئة الوطنية الليبية المعنية باتفاقية الأسلحة الكيميائية إلي المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يبلغ فيها أمانة المنظمة بنقل جميع الأسلحة الكيميائية المتبقية لديها إلى موقع تخزين شمال البلاد.
[21] Zander , Jean Pascal ، 124 مرجع سابق ، ص
[22] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 231.
[23] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق ص 234.
[24] – أمينة رباحي، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 30.
[25] وائل محمد إسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، العراق، 2013، ص 231.
[26] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 251.
[27] استخدمته روسيا ضد مشروع قرار أمريكي يمدد مهمة لجنة التحقيق الأممية في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا لمدة عام أخر.
[28] استخدمته روسيا ضد مشروع قرار أمريكي يقضي بإنشاء ألية تحقيق حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وتحديد الأطراف المتورطة في ذلك بعد ثبوته.
[29] Russel , George، 125 مرجع سابق ص
[30] استخدمته روسيا ضد مشروع قرار بريطاني مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يقضي بتجديد حظر نقل السلاح إلى اليمن، مع التنديد بالدور الإيراني في خرق حظر السلاح عن طريق نقل أسلحة كيماوية للحوثيين لمهاجمة السعودية وفقا لما يدعون من خلال تقارير المفتشين الدوليين بشأن هجمات الحوثيين على السعودية عام 2017.
[31] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 256.
[32] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 231.
[33] كان بشأن تمديد مهمة لجنة التحقيق الأممية في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا لمدة عام أخر ومنحها صلاحية تحديد مستخدمي الأسلحة الكيميائية.
[34] وكان بشأن إنشاء ألية تحقيق حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وتحديد الأطراف المتورطة في ذلك بعد ثبوت استخدام أسلحة محرمة دوليا من خلال المفتشين والمراقبين.
[35] Russel , George101 مرجع سابق ص
[36] – وائل محمد إسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية ن مرجع سابق، ص 234.

[38] هو مشروع قرار بريطاني فرنسي أمريكي إثر تحقيق مشترك للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إنتهي في التقرير المعد بمعرفة لجنة التحقيق المشتركة في أكتوبر 2016 إلى ثبوت قيام النظام السوري باستخدام غاز الكلور في ثلاث هجمات كيماوية خلال عامي 2014، 2015 على قوات المعارضة ، كما خلص ذات التقرير إلى ثبوت استخدام تنظيم داعش لغاز الخردل في هجمات على قوات النظام عام 2015
[39] Russel , George111 مرجع سابق ص
[40] سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 241.
[41] Russel , George 124 مرجع سابق ص
[42] Geoff Simons , future Iraq , saqi books , 2004 , p 41.
[43] عبد الهادي مصباح، الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص 123.
[44] أحمد مدحت إسلام وعبد الفتاح محسن بدوي ومحمد عبد الرازق الزرقا، الحرب الكيميائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1999، ص 17.

[45] Malcom Dando , Biotechnology Weapons and Humanity , British Medical Association , Harwood Academic Publishers , 1999 , p 86 .

[46] حلبجة هي مدينة في إقليم كردستان العراق تبعد حوالي 240 كم شرق بغداد، 14 كم من الحدود العراقية الإيرانية، تخضع حاليا لسيطرة حكومة كردستان العراق، في حين قررت الحكومة العراقية في مارس 2023 تحويلها إلى محافظة، وأصبحت المحافظة التاسعة عشر لدولة العراق.

[47] Poisonous Affair : Iraq and the Gassing of Halbaja , مطبعة جامعة كامبردج, 2022 , p 195 .

[48] عبد الوهاب رجب هاشم، جرائم البيئة وسبل المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الأجنبية، الرياض، السعودية، 2006، ص 103.

[49] عبد الهادي مصباح، الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص 173.

[50] هشام بشير وعلاء الضاوي، احتلال العراق وانتهاكات البيئة والممتلكات الثقافية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013، ص 40.

[51] خوسيه مورسيو بستاني هو دبلوماسي برازيلي شغل منصب أول مدير عام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من 1997 حتى تمت الإطاحة به بعد ضغوط من الحكومة الأمريكية في أبريل 2002.

[52] سيمونز ج ل، استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بنان، 2003، ص 192.

[53] أحمد إبراهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2002 ن ص 151.

[54] وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجدد التضليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2017، ص 39.

المصادر

المصادر العربية

الكتب :

1- نعمان عطا الله الهيتي، قواعد وأليات التعامل مع الأسلحة المحرمة دوليا، kitab ink, 2016
2- يافوز قوتش تورك، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، دار رؤية تركية، إسطنبول، 2015
3- سعد الشواف، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، دار نشر الآن، الأردن، 2020
4- وائل محمد إسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، العراق، 2013
5- عبد الهادي مصباح، الأسلحة البيولوجية والكيميائية بين الحرب والمخابرات والإرهاب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000.
6- أحمد مدحت إسلام وعبد الفتاح محسن بدوي ومحمد عبد الرازق الزرقا، الحرب الكيميائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1999.
7- عبد الوهاب رجب هاشم، جرائم البيئة وسبل المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الأجنبية، الرياض، السعودية، 2006.
8- هشام بشير وعلاء الضاوي، احتلال العراق وانتهاكات البيئة والممتلكات الثقافية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013.
9- سيمون ج ل، استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بنان، 2003.

10- أحمد إبراهيم محمود، العراق وأسلحة الدمار الشامل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2002.
11- وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجدد التضليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2017.

المجلات :

1. عبد الحميد الكيالي، المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65، الأردن، 2013.
2. محمد بلوط، موسكو.. دمشق إغلاق مضبوط لسماء سوريا، مجلة السفير اللبنانية عدد ديسمبر 2015، بيروت، لبنان.
3. مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65، الأردن، 2013.
4. أمينة رباحي، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 6، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

المصادر الانكليزية

الكتب :

1- Zander , Jean Pascal , Destroying Libya Chemical Weapons Deadlines and Delays , James Martin center , New York , 2018

Geoff Simons, Future : US Policy in Reshaping the Middle East

2- Iraq, Saqi books , 2004 .
3- Malcom Dando , Biotechnology Weapons and Humanity , British Medical Association , Harwood Academic Publishers , 1999.
4- Poisonous Affair : Iraq and the Gassing of Halbaja , Cambridge University Press 2022

المجلات :

1. Russel , George , Ignoring UN and Russia Assad continue Syrian chemical weapon and bombing attacks labeled war crimes , Anadoul Agency report , 2018.